

اسم الباحث:
ماجد سعد القرني



https://mjle.journals.ekb.eg/article_282444_9f667d62776f368dd036c9d9aac7a81a.pdf

مادة/ دراسات نقدية ٢

الملكية الفكرية والسطو الأكاديمي
دراسة التنظيم التشريعي لتطبيقات الذكاء الاصطناعي
للباحث: محمد فتحي محمد إبراهيم

رابعاً: منهج البحث:

يتبنى الباحث، منهجاً استقرانياً؛ لأن موضوع الذكاء الاصطناعي محل البحث يحتاج إلى استقراء النصوص الدستورية المتعلقة به، والقوانين التي نظمت استخداماته، واللوائح اللازمة لتنفيذه بأمان وفاعلية. وهو، منهجاً تحليلياً؛ لأن الباحث يحاول تفسير النصوص والآراء ومناقشتها، بهدف الوصول إلى مدى ملائمة تطبيق هذه الأنظمة الحديثة مع المجتمع العربي بصفة عامة، والمصري بصفة خاصة. وهو منهجٌ مقارن؛ لأن المقارنة تقوم في العلوم النظرية مقام التجربة في العلوم العلمية.

خاتمة الدراسة

تمهيد عام للنقد:

يركز هذا العرض على تقييم منهج البحث المستخدم، من حيث مدى ملاءمته لطبيعة الدراسة القانونية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي، كما يتناول مدى اتساق المناهج المختارة مع أهداف البحث، وقدرتها على تفسير الظاهرة محل الدراسة بشكل علمي ومنهجي. ويعتمد النقد على مجموعة من المعايير الأكاديمية المعتمدة في تقييم البحوث.

تقييم اختيار المنهج البحثي:

اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي والتحليلي والمقارن، وهو اختيار يتناسب مع طبيعة الدراسات القانونية. إلا أن الدراسة لم تُصنف بشكل صريح ضمن منهج (نوعي أو كمي أو مختلط)، وهو ما يُعد قصورًا منهجيًا، حيث إن تحديد نوع المنهج يسهم في توضيح آلية جمع البيانات وتحليلها.

مدى ملائمة المنهج لموضوع الدراسة:
المنهج المستخدم يُعد مناسبًا من حيث تحليل النصوص
القانونية، إلا أنه يركز بشكل كبير على الجانب النظري، دون
دعم كافٍ ببيانات ميدانية. وكان من الأفضل استخدام منهج
مختلط يجمع بين التحليل القانوني والدراسة التطبيقية لزيادة قوة
النتائج.

مبررات اختيار المنهج:

لم يقدم الباحث مبررات تفصيلية لاختيار هذه المناهج، واكتفى بالوصف العام، وكان من الأفضل توضيح سبب اختيار كل منهج وربطه بشكل مباشر بأهداف الدراسة وأسئلتها، لإبراز الترابط المنهجي بين المشكلة البحثية والأداة المستخدمة.

كان بإمكان الباحث أن يُعزّز منهجيته من خلال تقديم تبرير علمي واضح لكل منهج على حدة، بحيث يوضح مثلاً أن المنهج الاستقرائي تم اختياره لجمع النصوص القانونية وتحليلها بشكل شامل، بينما يُستخدم المنهج التحليلي لتفسير هذه النصوص واستخلاص دلالاتها القانونية، في حين يُوظف المنهج المقارن للمقارنة بين التشريعات المختلفة بهدف الوصول إلى أفضل الممارسات.

كما كان من الأفضل أن يقوم الباحث بـ الربط المباشر بين كل منهج وأحد أهداف الدراسة أو أسئلتها، بحيث يُظهر كيف يساهم كل منهج في الإجابة عن سؤال بحثي محدد، وليس مجرد ذكره بشكل عام. بالإضافة إلى ذلك، كان يمكنه توضيح خطوات تطبيق كل منهج عمليًا داخل الدراسة، مثل كيفية اختيار النصوص محل التحليل أو معايير المقارنة بين القوانين.

وأخيرًا، كان من الممكن أن يدعم الباحث منهجيته من خلال تحديد الإطار المنهجي العام (نوعي أو مختلط) وبيان سبب اختياره، خاصة أن موضوع الذكاء الاصطناعي بطبيعته يتطلب أحيانًا الجمع بين التحليل القانوني والبيانات التطبيقية، مما يزيد من قوة الدراسة ومصادقية نتائجها.